

قراءة تحليلية لقانون الذكاء الاصطناعي الأوروبي 1689 – 2024

An analytical reading of the European Artificial Intelligence Law 1689-2024

سارة صفوان*

أستاذة محاضرة ب كلية الحقوق والعلوم السياسية -المركز
الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة- الجزائر .
البريد الإلكتروني sefouane.sarra@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2024 / 11 / 27 تاريخ القبول: 2025 / 04 / 13 تاريخ النشر: 2025 / 04 / 28

الملخص :

لقد شهدت السنوات الأخيرة تطورات هائلة في مجال الذكاء الاصطناعي مما دفع بالإتحاد الأوروبي إلى وضع تشريع يسد الفراغ القانوني الذي يشهده هذا المجال، خصوصا وأنه قطاع ناشئ ومتسارع النمو الأمر الذي ينعكس سلبا على حقوق وحريات الأفراد، فهذا الإطار القانوني من شأنه ان يعزز من إيجابيات هذا النظام وهذه التقنيات كونه نهجا تنظيميا أفقيا يقتصر على الحد الأدنى من المتطلبات اللازمة لمعالجة المخاطر والقضايا المتعلقة به دون تقييد تعجيزي أو إبطاء لوتيرة التطور التكنولوجي، فالإتحاد الأوروبي يريد التوجه نحو المستقبل بإطار قانوني واضح خصوصا ما تعلق بالإستراتيجيات المستقبلية كالرقمنة والصحة، المناخ والصناعة، فالتشريع محل التحليل يعتبر إطار تنظيمي شامل يضمن إستخدام AI بطرق

* سارة صفوان

أمنة ومسؤولة مع تعزيز الابتكار والحفاظ على القيم الأساسية للاتحاد ومنه سنتطرق في هذا المقال بالتحليل لإهم ما ورد فيه من أحكام، إلتزامات، عقوبات وتحفيزات من شأنها أن تعطي إضافة قانونية توازن بين الخطأ الإستثمارية الرقمية وبين إحترام الحقوق الأساسية.

الكلمات المفتاحية : الذكاء الاصطناعي. قانون الإتحاد الأوروبي. الأنظمة الذكية . الرقمنة..

Abstract:

English Abstract does not exceed (08) lines.

The great progress that has occurred in the field of artificial intelligence has been the main motivation for the European Union to introduce a law regulating this field , that this field is witnessing, especially since it is an emerging and rapidly growing sector, which negatively affects the rights and freedoms of individuals, This legal framework would enhance the positives of this system and these technologies, as it is a horizontal regulatory approach limited to the minimum requirements necessary to address the risks and issues related to it without incapacitating restriction or slowing down the pace of technological development, The European Union wants to move towards the future with a clear legal framework, especially with regard to future strategies such as digitization, health, climate and industry. This legislation is considered a comprehensive regulatory framework that guarantees the use of AI in safe and responsible ways while promoting innovation and preserving the basic values of the Union, In this article, we will analyze the most important provisions, obligations, penalties, and incentives contained therein that would provide

a legal addition aimed at balancing the digital investment plan with respect for basic rights

Keywords: (Artificial intelligence- Digitization- European Union law- Intelligent systems-)

المقدمة :

لقد تطور بشكل كبير استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في الآونة الأخيرة في معظم الأنشطة البشرية العامة والخاصة ، بما في ذلك السيارات ذاتية القيادة، والطائرات المسيّرة، وصولاً إلى الروبوتات المستخدمة في الصناعات الطبية والعمليات الجراحية كحفص السرطانات مثلاً أو في مجال تغير المناخ والتنمية المستدامة، أو ببساطة استخدام الهاتف المحمول، فقد أصبحت من الضروريات مثلها مثل المحرك البخاري أو الكهربائي في الماضي فهو يساعد البشر في كثير من مهامهم اليومية، فالإدارة مثلاً تعتمد عليه بشكل كبير لتحسين جودة الخدمة يتميز بعناصر Ai العامة المقدمة للمستخدم، فعلى الرغم من أن وتقنيات تعود بالفائدة الاجتماعية والاقتصادية على الأفراد إلا أنه يثير عديد الإشكالات خصوصاً من الناحية القانونية. لقد أثار الباحثون والخبراء في المجال القانوني الكثير من الإشكاليات القانونية وقدموا مجموعة من الفرضيات لسد الشغور القانوني الذي يثيره هذا المجال لاسيما ما يتعلق بالمسؤولية الجنائية كون أن المشرع يجرم الأضرار الناتجة عن أفعال الأشخاص وليس الآلات خصوصاً وأن أهم مبدأ تقوم عليه العلوم القانونية وهو "للاجريمة ولا عقوبة إلا بنص" أصبح نسبياً نوعاً ما أي أن الأفعال الناتجة عن الآلات وما أكثرها في مجتمعاتنا أصبحت غير محددة الطبيعة وغير مؤطرة قانونياً.

إن أهم الفرضيات التي توصل إليها الباحثون في هذا المجال تكمن في إسناد المسؤولية إما للشركة المصنعة التي قامت بإنتاج هذا المنتج أو الخدمة أو إلى المالك الذي أدخل ببعض من التزاماته كعدم إطلاعه على إرشادات التشغيل أو تدخله في الكود أن المسؤولية الجنائية ترجع على البرمجي للآلة، أو «code» الآلة نفسها غير أن هذه الفرضية صعبة التطبيق من الناحية المادية كسلب الحرية مثلا ويمكن الأخذ بها للتعويض فقط. بعد الأخذ والرد القائم بخصوص الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي وبعد الفرضيات التي طرحت في هذا المجال جاء قانون الاتحاد الأوروبي محل التحليل ليغطي هذا الفراغ القانوني القائم في هذا المجال ليشكل بذلك أول قانون شامل في العالم لتقويض مختلف eu وتشريعا غير مسبوق في ai لتنظيم مجال الاتجاهات التكنولوجية الناشئة وعدم ترك الأمر للشركات التي تطور أنظمتها لتحديد بنفسها القواعد التي تحكم أنشطتها عندما تؤثر على المصلحة العامة.

وغير بعيد عن الفرضيات التي ذكرناها فالقانون الذي بين أيدينا لم يخرج عنها في تأطيره لهذا الموضوع، بل عززها بأحكام وضوابط والتزامات تمس كل فئة تستخدم هذه الأنظمة الذكية من المورد إلى الوكيل، إضافة إلى تصنيفه لهذه الأنشطة على حسب درجة خطورتها مع إقامة منظومة مؤسسية إتحادية للرقابة والتنفيذ، مع مراعاة تدابير الحماية وتشجيع الابتكار.

إن هذا التشريع جاء كاستجابة لضرورة تنظيم استخدامات هذه الأنظمة الذكية بشكل يعزز الثقة بين المجتمع ويساهم في حماية الحقوق الأساسية وتحقيق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه يحمل في طياته مخاطر كبيرة تتطلب تنظيما دقيقا، وعليه يمكننا طرح التساؤلات التالية:

كيف نظم المشرع الأوروبي مجال الذكاء الاصطناعي من خلال القانون 1689-2024؟ وهل سيسهم في ضبط الذكاء المصطنعة من الناحية الأمنية وتحقيق الدعم الابتكاري في مجال الإستثمار الرقمي؟ وإلى أي مدى ستسهم العقوبات المنصوص عليها في الحد من الجريمة الذكية الاصطناعية؟

لمحاولة الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة إرتأينا إتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصفنا لمختلف المواضيع الواردة ضمن احكام هذا التشريع وتحليلنا لمحتواها وتقييمها وانعكاسها على الحقوق الأساسية .

تقسم الدراسة كالتالي:

المبحث الأول: الإطار العام للقانون الأوروبي 1689-24.

المبحث الثاني: تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي ومتطلباته.

المبحث الثالث: العقوبات الواردة ضمن التشريع والأجهزة المكلفة بالرقابة.

المبحث الرابع: محدودية القانون وأثره على الدول العربية.

المبحث الأول: المبحث الأول: الإطار العام للقانون الأوروبي 1689-24 :

سنتناول في هذا المحور ثلاثة مطالب أساسية، أما الأول يتضمن التعريف بهذا التشريع، والثاني يتعلق بالتطور التاريخي له، وأما المطلب الثالث مرتبط بمجالات تطبيقه.

المطلب الأول: التعريف بالقانون الأوروبي المتعلق بـ ai :

لقد تم تبنيه في مارس 2024 من قبل البرلمان الأوروبي ليتم إعماله من طرف المجلس الأوروبي في 17 مارس 2024 ليصدر في الجريدة الرسمية للاتحاد في 12 جويلية 2024، ليدخل حيز النفاذ بعد 20 يوم من صدوره ماعدا بعض الفصول

والمواد التي تم غسستهاؤها من التنفيذ في هذا التاريخ والتي سنحددها لاحقاً.

يعتبر هذا التشريع أول نظام قانوني لتنظيم التكنولوجيا على المستوى الدولي حيث يتكون من 13 فصلاً، ينص الفصل الأول على احكام عامة تضم مجموعة كبيرة من التعريفات ونطاق التطبيق، أما الفصل الثاني فيتعلق بالممارسات المحظورة من الإستخدام، وفصل ثالث يتحدث عن أنظمة الذكاء الاصطناعي عالية المخاطر، أما الفصل الرابع فإنه يركز على التزامات الشفافية التي يتوجب على مقدمي ومستخدمي الأنشطة الذكية الالتزام بها، كما ينص الفصل الخامس على النماذج الذكية التي تستعمل للأغراض العامة، أما الفصلين السادس والسابع فإنهما يتضمنان التدابير الداعمة للإبتكار في المجال التكنولوجي وكذا مختلف الآليات الرقابية والعقوبات الموقعة على منتهكي أحكام هذا التشريع.

وطبقاً لنص المادة 113 من هذا التشريع فإنه يدخل حيز النفاذ ابتداء من 02 أوت 2026 باستثناء بعض الفصول وبعض المواد التي نذكرها كالآتي:

الفصل الأول (الاحكام العامة) والفصل الثاني (الممارسات المحظورة من الإستخدام) فإنهما يدخلان حيز النفاذ ابتداء من 02 فيفري 2025. الفصل الثالث/ القسم الرابع والفصل السابع (نماذج للأغراض العامة) والفصل التاسع (الحوكمة) والفصل الثاني عشر (العقوبات) والمادة 78 (السرية) فإنهم يدخلوا حيز النفاذ ابتداء من 02 أوت 2025 باستثناء المادة 101 (المتعلقة بالغرامات للأغراض العامة) والمادة 1/6 التي المطبقة على مقدمي نماذج تنص على شروط تصنيف نظام الذكاء الاصطناعي على أنه

عالي المخاطر إبتداء من 02 أوت 2027، إن هذه الإستثناءات تأتي للضرورة التي يقرها هذا القانون من تعديل بعض البرمجيات المقترحة في السوق وكذا إتخاذ مختلف الإجراءات والتدابير خصوصا ما تعلق بتهيئة مؤسسات الرقابة والمطابقة في مختلف دول الإتحاد. إن الأساس الذي يقوم عليه القانون هو الموازنة بين الهدف الأمني لضبط إستخدامات الذكاء الاصطناعي من جهة والحفاظ على دعم الإستثمار في مجال الإبتكار التقني من جهة أخرى من خلال إستراتيجية السوق الرقمية الموحدة في مجالي التجارة والصناعة لدول الإتحاد الأوروبي، إضافة إلى حماية الحقوق الأساسية بما في ذلك الديمقراطية، سيادة القانون وحماية البيئة.

فالتشريع محل التحليل يوفر الآليات والقواعد المرنة والمتناسقة فيما بينها لضمان سلامة وأمن الأفراد، الامر الذي يحسن من السوق الداخلية للإتحاد من خلال المبادلات للسلع والخدمات القائمة على الأنظمة الذكية عبر الحدود وبالتالي يمنع الدول الأعضاء من فرض قيود على تطوير وتسويق واستخدام هذه الأنشطة إلا إذا كان محظورا ضمن أحكام هذا القانون. إن هذا التشريع لا يستهدف وضع إجراءات ومعايير تحمي خصوصية المستخدمين فقط وإنما يمنح مختلف الشركات وعلى رأسها المؤسسات الناشئة فرصا لتقديم الحلول وخلق الأدوات الذكية إلى الأسواق الأوروبية.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لتنظيم الذكاء الاصطناعي في أوروبا :

لقد جاء الإعتماد الرسمي لهذا القانون نتيجة لمسار تشريعي حافل كون أن العملية التشريعية ترجع جذورها لسنة 2017 حيث عمل المجلس الأوروبي على إيجاد لوائح تنظيمية لتنظيم المسارات التكنولوجية الناشئة بما فيها موضوع الذكاء الاصطناعي² ولعل أهم هذه الاعمال هي اللائحة العامة لحماية البيانات وهي عبارة عن قانون يتعلق بالخصوصية وهو ملزم لكل الدول الأعضاء في الاتحاد ودخلت حيز النفاذ في 25 ماي 2018.

وفي سنة 2019 بدأت تظهر ملامح الاهتمام بتنظيم المجال التكنولوجي أكثر خصيصا بعد تفشي جائحة كوفيد 3، 19 من خلال المبادئ التوجيهية التي قدمتها المفوضية الأوروبية والتي كانت تهدف إلى إرساء تشريع يقوض من اللإنسانية واللاأخلاقية للتنظيمات الذكية الاصطناعية أساسه تعزيز الابتكار في هذا المجال مع مراعاة المخاطر المترتبة عنه، ولقد كانت لهذه المبادئ الفضل في الإقتراح التشريعي الذي قدمته المفوضية الأوروبية من جديد، لكن هذه المرة أكثر تنظيما إلا أنه افتقد للطابع الرسمي كون أن هذه المبادئ بقيت غير ملزمة للدول الأعضاء وتمثلت في التدخل بالمجال التكنولوجي، الإشراف البشري، السلامة والامن التقني، الخصوصية وحوكمة البيانات، التنوع وعدم التمييز والإنصاف، الرفاه الاجتماعي والبيئي، الشفافية والمسائلة.

هذا ولقد تلقت المفوضية الأوروبية في سنة 2021 أكثر من 304 مقترح من مختلف الدول الأعضاء تهدف لأخلقة الذكاء الاصطناعي وحماية الحقوق الأساسية، وفي نهاية سنة 2021 أضاف الاتحاد الأوروبي بشأن مسودة قانون الذكاء الاصطناعي تغييرات جديدة مثل التسجيل الاجتماعي، أنظمة الترع

البيومترية والتطبيقات عالية المخاطر، الامر الذي دفع باللجان الرئيسية في البرلمان الأوروبي ولجنة السوق الداخلية ولجنة الحريات المدنية إلى تبادل مشترك لوجهات النظر بشأن هذه المسودة. 4

وفي سنة 2022 قدمت المفوضية الأوروبية إستراتيجية جديدة للتوحيد القياسي توضح منهجها في التعامل مع المعايير داخل السوق الموحدة وكذا على مستوى العالمي في حين قدمت الرئاسة الفرنسية للمجلس الأوروبي نصا توفيقيا يضم إلتزامات المستخدمين ومقدمي الأنظمة عالية المخاطر وكذا المعايير المنسقة وتقييمات المطابقة والتزامات الشفافية لبعض التنظيمات الذكية، وأضافت الرئاسة الفرنسية فيما بعد نصا يتضمن تنظيم برمجيات الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة مثل محاولة فهم الصور والكلام، إنشاء الصوت والفيديو والإجابة على الأسئلة وترجمة النصوص 5

وفي 28 سبتمبر من نفس السنة إقترحت المفوضية الأوروبية توحيدا مستهدفا لقواعد المسؤولية الوطنية للذكاء الاصطناعي، بهدف استكمال التشريع من خلال تسهيل مطالب المسؤولية المدنية عن الاضرار، خصوصا بعد الورقة التي قدمتها دولة التشيك بعد توليها رئاسة المجلس، أين اقترحت الأولويات الرئيسية التي تراها مناسبة لدولتها.

أما في سنة 2023 إعتد البرلمان الاوروبي موقفه التفاوضي بشأن قانون البرمجيات الذكية الاصطناعية بأغلبية 499 صوت و 28 صوت رافض، و 93 صوت ممتنع عن التصويت إلى أن يتوصل في أواخر السنة وتحديدا في 9 ديسمبر 2023 إلى اتفاق مؤقت بشأن هذا القانون.

وفي 21 فيفري 2024 تم إطلاق مكتب الذكاء الاصطناعي الأوروبي داخل المفوضية والذي يقع تحت إشراف المديرية

العامة لشبكات الاتصالات والمحتوى والتكنولوجيا لدعم تنفيذ هذا القانون لاسيما ما تعلق بالأغراض الامة ليعتمد رسميا في 17 ماي من قبل المجلس الاوروبي وينشر في الجريدة الرسمية للاتحاد في 12 جويلية 2024.

المطلب الثالث: نطاق تطبيق قانون البرمجيات الذكية الاصطناعية :

قبل التطرق إلى مجال تطبيقه لابد من أن نعرف جوهر التشريع وهو الذكاء الاصطناعي، فهذا الأخير هو طرح قديم جديد نظرا لدرجة التقدم التي صنعت به وطريقة إستخدامه ، ففكرة الآلة الحاسبة، الهاتف والآلات التي تشتغل بناء على أوامر برمجية بسيطة فهي تسمى بالذكاء الاصطناعي البسيط الذي لا يثير أية مشاكل من الناحية القانونية خصوصا موضوع المسؤولية فهي محددة بنصوص قانونية واضحة أساسها المسؤولية التقصيرية أي ان المسؤولية تقوم على مشغل الآلة، غير أن النوع الثاني فهو الذي يثير جدلا من الناحية القانونية ويسمى بالذكاء الاصطناعي المتقدم لا يبنى على مجرد إعطاء لأوامر وإنما مبرمج على إمكانية التفكير ذاتيا وتطوير الفكرة على أساس قواعد البيانات الموجودة داخله ليصبح قادرا على إتخاذ قرارات ذاتية والقدرة على تنفيذها، هذا ما أكدته المادة 1/3 من هذا التشريع حيث عرفت أنه النظام القائم على الآلة ومصمما للعمل بمستويات متفاوتة من الإستقلالية وقد يُظهر القدرة على التكيف بعد نشرها والتي يمكن تحقيقها، كما له القدرة على الإستنتاج نتيجة للمدخلات والبيانات التي يتلقاها، كما يعمل على إنشاء مخرجات ذاتية كالتنبؤات، المحتويات، التوصيات أو حتى القرارات التي بإمكانها ان تؤثر على البيئات الحقيقية او الافتراضية.⁶

إذن نستنتج من هذا التعريف عنصرين أساسيين، أولهما الإستقلالية وثانيها القدرة على الإستنتاج واللذان يميزان وبوضوح نظام الذكاء الإصطناعي عن أي برامج أخرى تخضع لخوارزميات صارمة، وما نستشفه أيضا أن هذا التعريف واسع النطاق لضمان عدم تقادم أحكام هذا القانون مستقبلا. 7

أما ما تعلق بمجال تطبيقه، فإنه يطبق على كل ناشر أو مورد يكون مكان منشأ منتجه داخل الإتحاد أو تكون متواجدة على اراضيه أو حتى أنشأت في دولة أخرى شرط ان يتم إستخدامها على اراضيه،⁸ وهو موجه كذلك لمصنعي ومستوردي وموزعي البرمجيات الذكية المطروحة في السوق بأسمائهم أو علاماتهم التجارية الخاصة، ولا يستثني هذا التشريع الوكلاء اي ممثلي الموردين غير المقيمين في الإتحاد وكذا اصحاب البيانات المتواجدين داخل الدول الأعضاء. 9

عموما هذا التشريع يطبق على الأنظمة الموضوعة تحت الخدمة في السوق الأوروبية بغض النظر عن مكان إنشائها، وكذا البرمجيات التي تستخدم نتائجها داخل الإتحاد بما في ذلك الأنظمة التي يتم تطويرها أو إستخدامها حصريا للأغراض العسكرية مستبعدة من نطاق هذا القانون وأيضا كل الانظمة المعدلة او غير المعدلة للأغراض العسكرية والامنية بغض النظر عن الهيئة المتخدمة لهذه الانشطة. 10

إن هذا التشريع ينطبق وبشكل مباشر وموحد في جميع الدول الأعضاء في الإتحاد وبشكل ملزم، مما يضمن الإتساق والتوحيد، اي ليست هناك حاجة لتنفيذ تدابير على المستوى الوطني إلا أنه يسمح بإدراج قوانين أخرى تكن أكثر ملائمة لحماية حقوق العمال من خلال تطبيقها لمختلف الإتفاقيات الجماعية.

المبحث الثاني: تصنيف أنظمة الذكاء الاصطناعي ومتطلباته

٣:

يعتمد هذا القانون على نهج تقييم المخاطر الذي يهدف إلى حماية الأمن والحقوق الأساسية بسبب هذه الاستخدامات الذكية، وبالتالي يصنف هذه الاستخدامات إلى أربع فئات اعتماداً على ما إذا كانت تمثل خطراً محضاً أو عالياً المخاطر أو أنه منخفض الخطورة أو من فئة الأغراض العامة.

المطلب الأول: أنظمة الذكاء الاصطناعي المحظورة من

الاستخدام¹¹:

تنطوي هذه الأنظمة على مخاطر جسيمة وممارسات محظورة، تستخدم تقنيات باطنية دون علم الشخص، أو تستخدم تقنيات تلاعبية أو إحتيالية بشكل متعمد ليستغل نقاط ضعف الشخص الطبيعي أو مجموعة معينة بسبب سنهم، إعاقتهم أو وضعهم الإجتماعي أو الإقتصادي بهدف تشويه سلوك هؤلاء الأشخاص مما يسبب ضرراً كبيراً لهم.¹²

كما يحظر هذا التشريع وضع أي منتج أو خدمة للإستخدام في السوق هدفها تقييم أو تصنيف الأشخاص الطبيعيين أو مجموعة من الأشخاص لفترة زمنية معينة بناءً على سلوكهم الإجتماعي أو خصائصهم الشخصية المعروفة أو المستنتجة أو المتوقعة والتي يمكن أن تؤدي المعاملة الضارة لهم، والتي لا علاقة لهم بتلك البيانات مع تصرفاتهم في الأصل أو لا تتناسب حتى مع سلوكياتهم في المجتمع.¹³

تعتبر من الممارسات المحظورة أيضا، كل إستخدام للأنظمة الذكية التي تعمل على تقييم مخاطر الأشخاص الطبيعيين والتنبؤ بخطر ارتكابه لجريمة جنائية بناء على تحديد ملف تعريف الشخص الطبيعي أو تقييم سماته وخصائصه الذي يسند في الاصل على حقائق موضوعية قابلة للتحقيق ومرتبطة إرتباطا مباشرا بالفعل الإجرامي ويدخل ضمنها الكشف لصور الوجه من الانترنت أو كاميرات المراقبة.

كما تعتبر من الممارسات المحظورة إستنتاج مشاعر الاشخاص الطبيعيين في اماكن العمل والمؤسسات التعليمية إلا ما تعلق بالمسائل الطبية والامنية، هذا ويحظر كل إستخدام لبرنامج ذكي يُصنف قواعد البيانات للأشخاص الطبيعيين لاستنتاج عرقهم أو أرائهم السياسية أو عضويتهم في النقابات أو معتقداتهم الدينية أو الفلسفية أو حياتهم الجنسية إلا ما كان في إطار قانوني.

ومن الممارسات المحظورة أيضا إستخدام التعريفات البيومترية عن بعد في الاماكن العامة إلا إذا كان من أجل البحث عن ضحايا الإختطاف أو الإتجار بالبشر أو الإستغلال الجنسي للبشر والبحث عن الأشخاص المفقودين، كما يجوز إستعماله في منع اي تهديد لحياة الأشخاص الطبيعيين وحفظ سلامتهم الجسدية كتوقع الهجمات الإرهابية.

غير أن هذا القانون يمنع الابرمجيات الذكية التي تحدد هوية الشخص مشتبه انه ارتكب جريمة جنائية بهدف إجراء تحقيق معه أو مقاضاته أو تنفيذ عقوبة جنائية في حقهن فهو إذن يضع قواعد صارمة بخصوص هذا الصنف إلا إذا حصل على ترخيص مسبق من السلطات القضائية والإدارية المختصة داخل الدول

الأعضاء، كما على السلطات المعنية بمراقبة السوق الوطنية وحماية البيانات داخل الدول الأعضاء أن تقدم إلى المفوضية تقارير سنوية عن هذا الإستخدام، كما من حق المواطنين كذلك تقديم شكوى للحصول على تفسيرات للقرارات التي تؤثر على حقوقهم. 14

المطلب الثاني: البرامج الذكية عالية المخاطر :

سننظر من خلال هذا المطلب إلى التعريف بهذا الصنف (الفرع الأول)، إضافة إلى المتطلبات الواجب القيام بها قبل وضع المنتج في السوق (الفرع الثاني)، وفي (فرع ثالث) سنتحدث عن الإلتزامات الواجب التقيد بها لتطبيق الذكاء الاصطناعي عالي المخاطر.

الفرع الأول: تعريف هذا الصنف :

يحدد هذا النوع قواعد تأهيل بعض الأنشطة المصرح بها لكنها تعتبر مرتفعة الخطورة، فهي تلك التي لها تأثير سلبي على صحة وسلامة الإنسان والحقوق الأساسية له، وتمس بالديمقراطية وسيادة القانون، إذن فهي تشكل خطرا كبيرا على صحة الأشخاص الطبيعيين غير أنها مسموح بها في السوق الأوروبية لكن بشروط صرمة، فهذا النوع تم تصنيفه على أساس الوظيفة التي يقوم بها والغرض الذي وضع من أجله والطريقة التي يستخدم بها.

إن هذا النوع يشكل جوهر هذا التشريع حيث يركز على سلامة المنتج الذي يجب ان يخضع لتقييم المطابقة ويشمل علم المقاييس الحيوية كالنقل وإمدادات الماء والغاز الي يمكن أن تعرض حياة الأشخاص للخطر، كذلك في مجال التعليم والتمهين

وبرامج التوظيف مثل إدارة العمال والموظفين كبرنامج فرز السيرة الذاتية للموظفين وإمكانية العمل الذاتي، أو في الخدمات العامة والخاصة في المجال البنكي والتأميني كتصنيف المواطنين للحصول على قروض بنكية، كما تعتبر من الأنظمة عالية المخاطر برمجيات إدارة الهجرة واللجوء ومراقبة الحدود من خلال الفحص الآلي لطلبات التأشيرة،¹⁵ أو ماتعلق بإدارة العدالة كتقييم موثوقية الأدلة أو البحث في قرارات المحاكم ومقاضاة الأشخاص، ضف إلى هذا العمليات الديمقراطية كالإنتخابات والتي تحتاج إلى تقييم المطابقة ومجموعة من الإلتزامات والمتطلبات أما في المجال الطبي كالأجهزة الطبية المعتمدة على البرمجيات الذكية لإجراء العمليات الجراحية مثلا أو إتخاذ قرار سريري، كذلك البرمجيات التي تقيم المخاطر وتسعر التأمين الصحي، برامج لاتخاذ قرار إرسال المساعدات الطبية الاولية أو أنظمة تصنيف مكالمات الطوارئ أو خدمات الإستجابة.

الفرع الثاني: المتطلبات الواجب القيام بها قبل وضع المنتج في السوق¹⁶:

تخضع الأنظمة عالية المخاطر إلى شروط صارمة قبل وضع المنتج تحت الخدمة مع الاخذ بعين الاعتبار الغرض المقصود منها.

1. ضرورة التقيد بنظام إدارة المخاطر: وهو عملية تحديث متكررة ومستمرة للأنشطة عالية المخاطر على مدار دورة حياة هذا النشاط، فيتم التخطيط لها ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري من خلال تحديد وتحليل المخاطر، التي يمكن أن تشكل خطرا على صحة وسلامة الأفراد عند استخدامها، وكذا من خلال تقديم

وتقييم المخاطر التي قد تنشأ عند استخدامه حتى في ظل الظروف السيئة لاستخدامه بناء على تحليل البيانات ونظام المراقبة البعدي للسوق الذي يساعد على اتخاذ التدابير المناسبة والمصممة خصيصا لمعالجة مختلف المخاطر المحتملة التي يمكن تخفيفها أو القضاء عليها بشكل معقول.

2. حوكمة البيانات: ان الأنشطة الذكية التي يتم تطويرها بناء على تقنيات تتضمن تدريباً باستخدام البيانات تخضع لمجموعة من بيانات التدريب للتحقق من صحتها واختبار ممارسات حوكمة تلك البيانات.

3. التوثيق الفني: يتم إنشاء كل الوثائق الفنية المتعلقة بالمنتج عالي المخاطر المراد وضعه تحت الخدمة من خلال تزويد السلطات الوطنية المختصة والهيئات المعنية بالمعلومات اللازمة في شكل واضح لتقييم مدى مطابقتها مع المتطلبات والغرض الذي وجد من أجله.

4. التسجيل والتعليمات الاستخدام: التسجيل يكون في قاعدة بيانات الاتحاد الأوروبي مع ضرورة التقيد بالتسجيل التلقائي للأحداث في هذا النظام من تاريخ بدئها إلى تاريخ نهايتها والوقت لكل استخدام مع تحديد الأشخاص الطبيعيين القائمين على هذه العملية لتسهيل الرقابة البعدية للسوق.

ضرورة أن تكون هذه الاستخدامات شفافة بدرجة تسمح للقائمين على النشر بتفسير مخرجاته واستعمالاته بشكل مناسب، مع ضرورة إرفاقها بتعليمات الاستخدام بتنسيق رقمي مناسب حيث تحتوي هذه المعلومات على الدقة والشمولية والوضوح، مع ضرورة تحديد كل من هوية المورد وتفاصيل الإتصال به ووكيله والخصائص والقيود المتعلقة بتشغيل هذا البرنامج الذكي.

الفرع الثالث: الإلتزامات الواجب التقيد بها لتطبيق الأنظمة

عالية المخاطر: 17

1. إلتزامات المستورد: قبل طرح أي برنامج عالي الخطورة في السوق على المستوردين التحقق من أن المورد قد اتبع إجراءات تقييم المطابقة، وكذا تقديم الوثائق الفنية المعمول بها والتأكد من أنها تحمل علامة CE المطلوبة ومرفق بإعلان المطابقة الأوروبية، أما إذا كان المستورد لم يجد كل هذه الشروط فإن من واجبه عدم عرض المنتج في السوق إلا بعد أن يصبح ملتزماً، كما يطلب من المستورد أيضاً الإشارة إلى أسمائهم أو الشركة أو العلامة التجارية المسجلة أو العنوان على عبوة المنتج أو الوثائق المصاحبة له مع ضرورة ضمان المنتج لظروف التخزين أو النقل لا تؤثر على إمتثاله للمتطلبات الأوروبية.

2. إلتزامات الناشر: على الناشر أن يجري عملية تحقق للإمتثال للمتطلبات السابقة الذكر قبل إتاحتها في السوق، لأنه في حالة لم تكن مطابقة فعليه أن يقوم بالجراءات التصحيحية اللازمة أو سحبه من السوق، وكان لزاماً على الناشرين إتخاذ الإجراءات الفنية والتنظيمية المناسبة للتأكد من أنهم يستخدمون هذه الأنظمة وفقاً لتعليمات الإستخدام المصاحبة للنظام الذكي، فإذا إكتشف الناشر أنه سبب حادثاً خطيراً فإنه يتوجب عليه إبلاغ المورد أو الموزع وكذا هيئة مراقبة السوق وتعليق إستخدامه.

المطلب الثاني: البرمجيات الذكية محدودة المخاطر:

وينطبق هذا النظام على مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي، التي تولد محتوى صوتياً أو صورياً أو فيديو أو نصياً اصطناعياً، لضمان تمييز مخرجات نظام الذكاء الاصطناعي

بتنسيق قابل للقراءة آليًا واكتشافها على أنها تم إنشاؤها أو معالجتها بشكل مصطنع. ويتعين على مقدمي الخدمات ضمان فعالية حلولهم التقنية وقابليتها للتشغيل المتبادل وقوتها وموثوقيتها بقدر ما هو ممكن من الناحية التقنية، مع مراعاة خصوصيات وقيود أنواع مختلفة من المحتوى وتكاليف التنفيذ والحالة الفنية المعترف بها عمومًا، ولا ينطبق هذا الالتزام إلى الحد الذي لا تغير فيه أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل كبير بيانات الإدخال التي يوفرها المستخدم أو دلالاتها.

يتعين على مقدمي الخدمات ضمان تصميم وتطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي المخصصة للتفاعل المباشر مع الأشخاص الطبيعيين على النحو الذي يجعل الأشخاص الطبيعيين المعنيين على علم بأنهم يتفاعلون مع نظام الذكاء الاصطناعي، ما لم يكن ذلك واضحًا من وجهة نظر شخص طبيعي يتمتع بقدر معقول من المعرفة والملاحظة والحذر، مع مراعاة الظروف وسياق الاستخدام. ولا ينطبق هذا الالتزام على أنظمة الذكاء الاصطناعي المصرح بها قانونًا للكشف عن الجرائم الجنائية أو منعها أو التحقيق فيها أو مقاضاة مرتكبيها، عندما يشكل المحتوى جزءًا من عمل أو برنامج فني أو إبداعي أو ساخر أو خيالي أو مشابه بشكل واضح، فإن التزامات الشفافية المنصوص عليها في هذه الفقرة تقتصر على الكشف عن وجود مثل هذا المحتوى الذي تم إنشاؤه أو معالجته بطريقة مناسبة لا تعيق عرض العمل أو الاستمتاع به مع مراعاة الضمانات المناسبة لحقوق الأطراف الثالثة، ما لم تكن هذه الأنظمة متاحة للجمهور للإبلاغ عن جريمة جنائية.

عندما يشكل المحتوى جزءًا من عمل أو برنامج فني أو إبداعي أو ساخر أو خيالي أو مشابه بشكل واضح، فإن التزامات الشفافية المنصوص عليها في هذه الفقرة تقتصر على الكشف عن وجود مثل هذا المحتوى الذي تم إنشاؤه أو معالجته بطريقة مناسبة لا تعيق عرض العمل أو الاستمتاع به فيجب على مستخدمي نظام الذكاء الاصطناعي الذي يقوم بإنشاء أو معالجة نص منشور بغرض إعلام الجمهور بأمور ذات مصلحة عامة أن يكشفوا أن النص تم إنشاؤه أو معالجته بشكل مصطنع. 18

المطلب الثالث: الأنظمة الذكية المخصصة للأغراض العامة:

يتم تصنيف نموذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة على أنه نموذج للأغراض العامة مع مخاطر نظامية إذا كان يفي بأي من الشروط التالية:

- أن تتمتع بقدرات ذات تأثير كبير يتم تقييمها على أساس الأدوات والمنهجيات التقنية المناسبة، بما في ذلك المؤشرات والمعايير المرجعية، أو بناءً على قرار من المفوضية لإثبات ذلك أين تعتمد المفوضية الإجراءات اللازمة لاستكمال المعايير والمؤشرات في ضوء التطورات التكنولوجية المتطورة، مثل التحسينات الخوارزمية أو زيادة كفاءة الأجهزة، عند الضرورة، لكي تعكس هذه الحدود أحدث التقنيات 19

إذا علمت المفوضية بوجود نموذج ذكاء اصطناعي للأغراض العامة يمثل مخاطر نظامية لم يتم إخطارها بها، فقد تقرر تعيينه كنموذج ينطوي على مخاطر نظامية، وهنا يجوز لمقدم نموذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة الذي يستوفي الشرط المنصوص عليه في المادة 51 فقرة 1 أن يقدم، مع إخطاره، حججاً مدعمة بما يكفي لإثبات أنه، على الرغم من استيفائه لهذا

الشرط، فإنه لا يمثل بسبب خصائصه المحددة، مخاطر نظامية وبالتالي لا ينبغي تصنيفه على أنه نموذج مع مخاطر نظامية. أما إذا استنتجت المفوضية أن الحجج المقدمة ليست مدعومة بشكل كافٍ وأن المزود المعني لم يتمكن من إثبات أن نموذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة لا يمثل، بسبب خصائصه المحددة، مخاطر نظامية، فيجب عليها رفض تلك الحجج، ويعتبر نموذج مع مخاطر نظامية، هذا ويجوز لمقدمي الخدمة طلب إعادة التقييم في أقرب موعد ستة أشهر بعد ذلك القرار.

إنه من واجب المفوضية نشر قائمة بنماذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة ذات المخاطر النظامية، وتحرص على تحديث هذه القائمة، دون المساس بالحاجة إلى مراعاة وحماية حقوق الملكية الفكرية والمعلومات التجارية السرية أو الأسرار التجارية وفقاً لقانون الاتحاد والقانون الوطني.

يجب على مقدمي نماذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة:

- إعداد وتحديث الوثائق الفنية للنموذج، بما في ذلك عملية تدريبه واختباره ونتائج تقييمه، والتي يجب أن تتضمن، على الأقل، المعلومات المنصوص عليها في الملحق الحادي عشر لغرض تقديمها، عند الطلب، إلى مكتب الذكاء الاصطناعي والسلطات الوطنية المختصة؛

- إعداد المعلومات والوثائق وتحديثها وإتاحتها لمقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي الذين يعتزمون دمج نموذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة في أنظمة الذكاء الاصطناعي الخاصة بهم دون الإخلال بالحاجة إلى مراعاة وحماية حقوق الملكية الفكرية والمعلومات التجارية السرية أو الأسرار التجارية وفقاً لقانون الاتحاد والقانون الوطني، يجب أن تكون المعلومات والوثائق:

1. تمكين مقدمي أنظمة الذكاء الاصطناعي من الحصول على فهم جيد لقدرات وقيود نموذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة والامتثال لالتزاماتهم بموجب هذه اللائحة.
2. أن تحتوي على العناصر المنصوص عليها في الملحق الثاني عشر.
3. وضع سياسة للامتثال لقانون الاتحاد بشأن حقوق الطبع والنشر والحقوق ذات الصلة
4. إعداد ملخص مفصل بما فيه الكفاية حول المحتوى المستخدم لتدريب نموذج الذكاء الاصطناعي للأغراض العامة، وفقاً للنموذج الذي يوفره مكتب الذكاء الاصطناعي، وإتاحته للجمهور.

المبحث الثالث: العقوبات الواردة ضمن هذا التشريع:

تعد العقوبات المفروضة على عدم الامتثال لقانون الذكاء الاصطناعي كبيرة ويمكن أن يكون لها تداعيات خطيرة على أعمال المزود أو الناشر. وهي تتراوح بين 7.5 إلى 35 مليون يورو أو من 1 إلى 7% من إجمالي حجم الأعمال السنوي، اعتماداً على خطورة الانتهاك. ولذلك من الضروري أن يتأكد أصحاب المصلحة من فهمهم لقانون الذكاء الاصطناعي والامتثال لأحكامه. 20

تضع الدول الأعضاء القواعد الخاصة بالعقوبات وتدابير التنفيذ الأخرى، والتي قد تشمل أيضاً التحذيرات والتدابير غير النقدية، يجب أن تكون العقوبات المنصوص عليها فعالة ومتناسبة وراذعة، ويجب أن تأخذ في الاعتبار مصالح الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك الشركات الناشئة، وجدواها الاقتصادية.

تقوم الدول الأعضاء، دون تأخير وفي موعد أقصاه تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ، بإخطار المفوضية بالقواعد المتعلقة بالعقوبات وغيرها من تدابير التنفيذ لتي اتخذتها وإخطارها دون تأخير بأي تعديل أدخلته عليها.

يعاقب على عدم الامتثال لحظر ممارسات الذكاء الاصطناعي المشار إليها في بغرامات إدارية تصل إلى 35 مليون يورو أو، إذا كان الجاني مؤسسة، ما يصل إلى 7% من إجمالي مبيعاتها السنوية العالمية للسنة المالية السابقة.

إن عدم الامتثال لأي من الأحكام التالية المتعلقة بالمشغلين أو الهيئات المبلغة، بخلاف تلك المنصوص عليها في 5، يعرض المخالفين لغرامات إدارية تصل إلى 15 مليون يورو أو، إذا كان المخالف مؤسسة، ما يصل إلى 3% من إجمالي مبيعاتها السنوية العالمية للسنة المالية السابقة.

يخضع تقديم معلومات غير صحيحة أو غير كاملة أو مضللة إلى الهيئات المبلغة أو السلطات الوطنية المختصة ردًا على طلب لغرامات إدارية تصل إلى 7.500.000 يورو أو، إذا كان الجاني مؤسسة، ما يصل إلى 1% من إجمالي مبيعاتها السنوية العالمية للسنة المالية السابقة مع مراعاة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك الشركات الناشئة.

عند اتخاذ القرار بشأن فرض غرامة إدارية وعند تحديد مبلغها في كل حالة على حدة، يجب أخذ جميع الظروف ذات الصلة بالموقف المحدد في الاعتبار، وعند الاقتضاء، يجب مراعاة ما يلي:

- طبيعة وخطورة ومدة المخالفة وعواقبها، مع الأخذ في الاعتبار غرض نظام الذكاء الاصطناعي، وعدد الأشخاص المتضررين ومستوى الضرر الذي لحق بهم.
 - ما إذا كانت سلطات مراقبة السوق الأخرى قد فرضت بالفعل غرامات إدارية على نفس المشغل لنفس الانتهاك؛
 - ما إذا كانت الغرامات الإدارية قد تم تطبيقها بالفعل من قبل سلطات أخرى على نفس المشغل بسبب انتهاكات لقانون اتحادي أو وطني آخر، عندما تكون هذه الانتهاكات ناجمة عن نفس النشاط أو الإغفال الذي يشكل انتهاكاً ذا صلة بهذه اللائحة.
 - حجم المبيعات السنوية والحصة السوقية للمشغل الذي ارتكب المخالفة؛
 - أي عامل مشدد أو مخفف آخر ينطبق على ظروف القضية، مثل الفوائد المالية المكتسبة، أو الخسائر التي تم تجنبها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من الانتهاك؛
 - درجة التعاون مع السلطات الوطنية المختصة، من أجل معالجة الانتهاك والتخفيف من الآثار السلبية المحتملة للانتهاك.
 - درجة مسؤولية المشغل مع الأخذ بعين الاعتبار التدابير الفنية والتنظيمية التي ينفذها.
- يجوز للدول الأعضاء بتطبيق القواعد الخاصة بالغرامات الإدارية على النحو الذي يتم به فرض الغرامات من قبل المحاكم الوطنية المختصة أو من قبل هيئات أخرى، هذا وتقدم الدول الأعضاء سنوياً تقارير إلى المفوضية عن الغرامات الإدارية التي أصدرتها خلال ذلك العام، وعن أي دعاوى قضائية أو إجراءات قضائية ذات صلة.

يجوز لمشرف حماية البيانات الأوروبي فرض غرامات إدارية على مؤسسات الاتحاد وهيئاته ومكاتبه ووكالاته التي تندرج ضمن نطاق هذا القانون وعند اتخاذ القرار بشأن فرض غرامة إدارية وتحديد مبلغ الغرامة الإدارية في كل حالة على حدة، كما يمنح المؤسسة أو الهيئة أو المكتب أو الوكالة التابعة للاتحاد والتي هي موضوع الإجراءات التي يجريها الفرصة لسماع رأيها بشأن المسألة المتعلقة بالانتهاك المحتمل. مستندا في قراراته فقط على العناصر والظروف التي تمكن الأطراف المعنية من التعليق عليها، ويجب ربط المشتكين، إن وجدوا، ارتباطاً وثيقاً بالإجراءات.

المبحث الرابع: محدودية القانون وأثره على الدول العربية :

سنتناول في هذا المبحث فكرتين رئيسيتين الأولى تتعلق بمدى محدودية النص التشريعي محل القراءة القانونية (المطلب الأول)، وفكرة أخرى تركز على مدى تأثيره على الدول العربية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: محدودية النص التشريعي :

بالرغم من البساطة الملحوظة من صياغة احكام هذا التشريع إلا أنه يمتاز بنوع من التعقيد والخلط أثناء التطبيق خصوصا وان المجال التكنولوجي واسع النطاق ومعقد من جهة ومن جهة أخرى إسناد صلاحية تطبيقه مزدوجة ما بين السلطات الوطنية المختصة وما بين الهيئات الاتحادية المستحدثة ضمن هذا القانون، الامر الذي يجعله محل إنتقاد لاسيما عدم التوازن الحاصل بين أعضاء الاتحاد من ناحية القدرة على جلب الإستثمار حيث ألمانيا ، فرنسا وإسبانيا فقط رائدة في هذا

المجال، فحالياً يوجد داخل الاتحاد 11% فقط من الشركات غير المتخصصة تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي، وتشير التوقعات إلى أن هذا الرقم سوف يصل بحلول عام 2030 إلى 20% فقط، وهو ما يتعارض مع الهدف الاستراتيجي للاتحاد بتعزيز مكانته بوصفه مركزاً للذكاء الاصطناعي.

يحتوي هذا التشريع على عدد من النقائص بسبب محدودية نطاقه، فالشركات الأوروبية غير ملزمة بالإمتثال لأحكامه وتدابيره الوقائية عند بيعها للأنظمة الذكية حتى وإن كانت ذات خطورة عالية، الامر الذي زاد من الإبادات الجماعية في فلسطين من قبل الاحتلال.

حتى وإن كان هذا التشريع يمثل حجر الزاوية الجديد في تنظيم استخدام البرامج الذكية إلا أنه لا يعزز عملية الابتكار نظرا للتكاليف الكبيرة التي ستواجهها مختلف الشركات الأوروبية لتطوير برامجها الحالية وتكييفها وفق المتطلبات اللازمة، كون هذا الإلتزام من شأنه ان يؤخر من تنفيذ الإختراعات، مما سيشجع الشركات الأجنبية من الهيمنة على السوق.

إن إستثناء بعض المجالات من هذا التنظيم من شأنه أن يؤثر على الحقوق والحريات مثل البحث العلمي فاستثنائه سيشكل خطراً على المرضى أمام النظم الذكية المستخدمة في البحث الطبي والتجارب السريرية، وكذا الأنظمة المتعلقة بالأمن القومي المطروحة في السوق سواء قاموا بتعديلها أم لا الأمر الذي سيوسع من نطاقه كذلك أمام الحكومات للتحجج بالأمن القومي والتملص من أي التدابير الوقائية التي تمس بالحقوق الأساسية، نظام التعرف على الوجوه أثناء الوقت الفعلي او

الرقابة التنبؤية ما سيقوض من حرية التعبير وحرية الرأي لفئات مستهدفة كتجمع المناصرين او المحتجين لنصرة القضايا العادلة كالقضية الفلسطينية او الصحراوية او غيرها، وحتى عدم حظره لاستخدام تقنية التعرف على الوجوه الإرتجاعي يعتبر مساس بالحقوق والحريات العامة.

إن الشروط والمتطلبات المؤطرة لاستخدام الأنظمة الذكية واسعة وفضفاضة وغير دقيقة ماسيفتح المجال لاستعمالها التمييزي ضد فئات مستهدفة كالعرب والمسلمين أو بعض الأقليات، فالذكاء الاصطناعي محدود المخاطر أو المسمى بالتوليدي عزز من التحيز ضد الفلسطينيين في الحرب على غزة حيث استخدم مولدا للصور على الواتساب لشركة ميتا لصور لأطفال مدججين بالأسلحة في حال كتبت طفل فلسطيني او طفل مسلم، ونفس الأمر لنظام جيميني الذي يُغلق في حال طرحت عليه أسئلة تخص الفلسطينيين.

إن الإفتقار لآليات الرقابة والمسائلة الشاملة على الأنظمة الذكية منخفظة المخاطر سيؤدي إلى ظهور واسع لها الذي من شأنه أن يشكل خطرا حقيقيا على أمن وسلامة المواطنين لاسيما في القطاعات الحساسة كالصحة مثلا.

المطلب الثاني: أثر القانون على الدول العربية

بالرغم من أن التحدث عن أثر هذا القانون على الدول العربية لا يزال في مراحله الجنينية كون معظم الأنظمة القانونية في العالم العربي لم تصدر حتى تشريعات محددة تتناول المسؤولية عن الأفعال المرتكبة بواسطة الأنظمة الذكية، كما لم يتم تنظيم مراحل جمع واستخدام وتخزين وحماية البيانات

الشخصية في ظل الاعتماد الكبير للأنظمة الذكية على البيانات الضخمة على "الببيق داتا" كما لم يتطرق المشرعون بعد لمعايير الحصول على تراخيص لتشغيل السيارات ذاتية القيادة مثل الكويت، الأمر الذي يترك الدول العربية أمام حتمية الاعتماد على المبادئ العامة التقليدية للمسؤولية المدنية والجنائية، والأخذ بهذا التشريع كنموذج في تنظيم المجال التكنولوجي للحد من مخاطره الكبرى من خلال إكتسابها للخبرة في تنظيم المجالات الحيوية والإستراتيجية، مما يوجب تأهيل القضاة في كل ما يخص المعارف القانونية والفنية ذات الصلة بطبيعة الذكاء الاصطناعي، وكيفية عمله، إضافة إلى تشجيع البحوث الأكاديمية حول القانون والتكنولوجيا في الجامعات العربية .

كما يشكل هذا القانون فرصة للشركات العربية الناشئة الناشطة في مجال التقدم التقني والتكنولوجي أن تدخل السوق الأوروبية خصوصا وأنها تضم مستهلكين مباشرين وصناعيين ذوي قدرة شرائية عالية، علاوة على أنها تقدم إمتيازات للشركات الصغيرة والمتوسطة لاسيما قطاعات الصحة والتحول الرقمي والمناخ.

الخاتمة: على الرغم من أن هذا التشريع يعتبر سابقة في القانون الدولي كونه يحظر تطوير واستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تشكل خطرا واسعا على حقوق وحريات الأفراد، إلا ان صياغة أحكامه جاءت واسعة للغاية وملئية بالتحفظات والإستثناءات الأمر الذي يتركها محل جدل حول مدى فعاليتها وقابليتها للتنفيذ.

يواجه هذا القانون الأوروبي للذكاء الاصطناعي تحدي ضعف الاستثمار في المجال التقني على مستوى القارة، وقوة

المنافسة الأمريكية والصينية. ومن المحتمل أن تواجه الشركات الأجنبية العاملة في الاتحاد عوائق الحماية التي يدافع عنها اليمين المتطرف في المؤسسات الأوروبية.

إن قواعد هذا التنظيم لا تزال غامضة ويمكن أن تبطل من تطوير التطبيقات المبتكرة ونشرها، وتنفيذها سيؤثر سلباً على القدرة التنافسية مما يستوجب على الشركات أن تعمل بشكل وثيق مع المشرعين من أجل الفهم الأفضل لكيفية تطبيقه.

إن الإستثناءات الواردة على أنظمة الذكاء الاصطناعي للإستخدام الأمني ومسألة الرقابة المحدودة على الشركات الخاصة تعتبر قاعدة هشة وغير آمنة على حقوق الإنسان لاسيما دول العالم الثالث.

إن الابتكارات العلمية والتكنولوجية التي يستهدفها العالم اليوم من شأنها أن تساهم في إعادة تشكيل المجتمع المعاصر اليوم وعلى وجه الخصوص إعادة بناء العلاقات القانونية والأسس التي تقوم عليها فروع القانون وعلى رأسها القانون الجنائي.

من بين الإشكالات التي أغفلها هذا التنظيم هو ما يتعلق بالتنفيذ العملي للأنظمة الذكية التوليدية لأنها يتم تدريبها على مواد محمية بحقوق الطبع والنشر ما سيؤثر سلباً على حقوق الملكية الفكرية.

بالرغم من التحديات التي يفرضها هذا التنظيم على الشركات إلا أنه يعتبر خطوة مهمة لتنظيم التكنولوجيا الناشئة حيث يساهم في خلق بيئة أكثر أماناً.

وعليه مايمكننا ان نقترحه من خلال هذه الدراسة هو مايلي:

- ضرورة مراعاة الدقة والوضوح في بعض أحكام هذا القانون والإبتعاد عن العمومية خصوصا ما تعلق بحماية الحقوق الأساسية للأفراد خارج أقاليم الدول الأعضاء.
- ضرورة إتباع تدابير إضافية فيما يتعلق بأنظمة الذكاء الاصطناعي المصدرة خارج الإتحاد الأوروبي.
- بالرغم من حق الافراد في رفع شكوى ضد أي تجاوز لهذه الأنظمة إلا ان العقوبات تبقى لا تتماشى وإياها خصوصا بالنظر إلى الإجراءات المتبعة في ذلك، وعليه ضرورة النظر في نوعية العقوبات خصوصا ما تعلق بالتعويض للطرف المتضرر.
- على الدول العربية الإهتمام الجدي بهذا الموضوع من خلال مختلف التكوينات والدورات التي تقام على مستوى البرلمانات والحكومات وكذا الجامعات لمواكبة التطورات الحاصلة في هذا المجال.

الهوامش:

- 1- AI watch,historical evolution of artificial intelligence analysis of the three main paradigm shifts in AI Luxembourg, publications of the european union 2020.p23
- 2- proposition de règlement du parlement européen et du conseil établissant des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle (législation sur l'intelligence artificielle) et modifiant certains actes législatifs de l'union com/2021/206 final, document 52021pc0206, § 6..
- 3- Clément Péranaut, loi européenne sur l'IA : une réglementation 'digne de confiance' ? la revue européenne des médias et du numériques n° 68 2023-2024, § 16.
- 4- Livre blanc, intelligence artificielle une approche européenne axée sur l'excellence et la confiance, commission européenne, com. 2020 – 65 final,Bruxelles le 19-02-2020, p54.
- 5- إن هذا التعريف هو مشابه للتعريف الذي جاءت به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

- 6- Frédérick Férenhout, Thibau Duquin, the UE artificial intelligence act : our 16 keys takeaways, EU , law, 13-02-24 stibbe.com. § 14.
- 7- Voir l'article 2/b
- 8- Voir l'article 2/1/a.
- 9- Lucilla Sioli , european strategy for artificial intelligence CEPS Webinar- European approach to the regulation of artificial intelligence 23 april 2021, european commission p 05.
- 10- Chapitre 2 article 05.
- 11- Konard Meier, Roger Spichiper, la loi européenne sur l'IA et de son impact sur les marchés EY Building a better working world 2023. § 30.
- 12- Carme Artigas Bnigal, législation sur l'intelligence artificielle le conseil et le parlement parviennent à un accord sur les premières règles au monde en matière de l'IA, conseil de l'union européenne- 09 décembre 2023, § 23.
- 13- Voir les articles de 08 - 15.
- 14- Voir les articles de 16 - 27.
- 15- Hannah Van Kolschooten, Jannecke Van Oirschot, The EU artificial intelligence act (2024) : implications for health policy 149 (2024) 105 152, journal home page, www.elsevier.com/locate/healthpol.
- 16- European Union 2024, Batir l'avenir numérique de l'europe (digital- strategy. Ec.europa.eu-fr) 05-11-2024.
- 17- Voir les articles de 16 - 27.
- 18- Hannah Van Kolschooten, Jannecke Van Oirschot, The EU artificial intelligence act (2024) : implications for health policy 149 (2024) 105 152, journal home page, www.elsevier.com/locate/healthpol.
- 19- European Union 2024, Batir l'avenir numérique de l'europe (digital- strategy. Ec.europa.eu-fr) 05-11-2024.
- 20- Voir l'article 99 -100 -101.

قائمة المصادر و المراجع المعتمد عليها:

فئة الكتب:

- 1- Livre blanc, intelligence artificielle une approche européenne axée sur l'excellence et la confiance, commission européenne, com. 2020 – 65 final, Bruxelles le 19-02-2020.

فئة المقالات:

- 1- Clément Péranaut, loi européenne sur l'IA : une réglementation 'digne de confiance' ? la revue européenne des médias et du numériques n° 68 2023-2024.
- 2- Frédérick Férenhout, Thibau Duquin, the UE artificial intelligence act : our 16 keys takeaways, EU , law, 13-02-24 stibbe.com.
- 3- Hannah Van Kolf Schooten, Janneke Van Oirschot, The EU artificial intelligence act (2024) : implications for health policy 149 (2024) 105 152, journal home page, www.elsevier.com/locate/healthpol.
- 4- Konard Meier, Roger Spichiper, la loi européenne sur l'IA et de son impact sur les marchés EY Building a better working world 2023.
- 5- Carme Artigas Bnigal, législation sur l'intelligence artificielle le conseil et le parlement parviennent à un accord sur les premières règles au monde en matière de l'IA, conseil de l'union européenne- 09 décembre 2023.
- 6- European Union 2024, Batir l'avenir numérique de l'europe (digital- strategy. Ec.europa.eu-fr) 05-11-2024.
- 7- Lucilla Sioli , european strategy for artificial intelligence CEPS Webinar- European approach to the regulation of artificial intelligence, european commission, 23 april 2021.
- 8- AI watch, historical evolution of artificial intelligence analysis of the three main paradigm shifts in AI Luxembourg, publications of the european union 2020

النصوص القانونية:

- 1- proposition de règlement du parlement européen et du conseil établissant des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle (législation sur l'intelligence artificielle) et modifiant certains actes législatifs de l'union com/2021/206 final, document 52021pc0206.
- 2- Règlement (UE) 2024-1689 du parlement européen et du conseil du 13 juin 2024, établissant des règles harmonisées concernant l'intelligence artificielle et modifiant les règlements (CE) no 300/2008, (UE) no 167/2013, (UE) no 168/2013, (UE) 2018/858, (UE) 2018/1139 et (UE) 2019/2144 et les directives 2014/90/UE, (UE) 2016/797 et (UE) 2020/1828 (règlement sur l'intelligence artificielle).

